الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

عرض الاستراتيجية الجزائرية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته:

المنهجية والرؤية والأهداف والنتائج المرجوة

اللقاء الإقليمي رفيع المستوى المنظم من قبل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

جمهورية العراق/بغداد

ج. رميني مدير فرعي التكوين والتحسيس

جوان 2024

أولا: المرجع القانوني للاستراتيجية

ثانيا: المنهجية المعتمدة في عملية إعداد الاستراتيجية

ثالثا: مضمون ومحتوى الاستراتيجية: الرؤية والغايات والأهداف والنتائج المرجوة

رابعا: منهجية قياس مدى تنفيذ التدابير

أولا: أساس أو المرجع القانوني للاستراتيجية:

دستور 2020: الذي خوّل للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، صلاحية وضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته والسهر على تنفيذها ومتابعتها.

ثانيا: المنهجية المعتمدة في عملية إعداد الاستراتيجية:

من أجل ضمان نجاح هذه الاستراتيجية وإجماع كافة فئات المجتمع، تم اعتماد منهجية علمية ومقاربة تشاركية تمثلت في:

1. **اللقاءات الوطنية:** تمثلت في إشراك جميع الفاعلين من خلال تنظيم لقاءات مع: الجامعيين والإعلام والمجتمع المدني والنقابات والباترونا (أرباب العمل) ولم يتم استثناء أي فئة.

ثانيا: المنهجية المعتمدة في عملية إعداد الاستراتيجية:

2. الاستشارة التقنية الدولية: وتم اعتمادها من أجل التحقق من مدى مطابقة الغايات الرئيسية للاستراتيجية مع المعايير الدولية

تم عرض المسودة الأولية للاستراتيجية، على خبراء دوليين وممثلي المنظمات الأممية والإقليمية عن طريق تقنية التحاضر المرئي يومي 16 و21 جويلية 2020، وذلك بدعم تقني من طرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالجزائر.

ثالثا: المنهجية المعتمدة في عملية إعداد الاستراتيجية:

3. الاستشارة الالكترونية الموسعة للمواطنين: لرصد رأي المواطنين وضمان انخراطهم في هذه العملية

- 74 بالمائة من المستجوبين اعتبروا ان كل المحاور الأساسية لمشروع الاستراتيجية تكتسي أهمية بالغة،
- 68 بالمائة منهم يعلقون آمالا كبيرة على مسألة مكافحة الفساد.

ثالثا: المنهجية المعتمدة في عملية إعداد الاستراتيجية:

4. المشاورات مع القطاعات الوزارية لتحيين الاستراتيجية:

تم عقد عدة اجتماعات مع إطارات يمثلون الإدارات العمومية والقطاعات الوزارية، من أجل تحيين مشروع الاستراتيجية 2019 =2022

رابعا: مضمون ومحتوى الاستراتيجية:

الاستراتيجية الوطنية لها رؤية ومهمة تقوم عليها

1. الرؤية: من أجل جزائر جديدة مناهضة للفساد، قائمة على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة.

رابعا: مضمون ومحتوى الاستراتيجية:

المهمة: تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق مقاصد وطنية سامية تتمثل في

- تجسيد دولة الحق والقانون؛
- تكريس مبادئ الحكم الراشد؛
- أخلقة الحياة العامة؛
- ترقية الديمقراطية التشاركية من أجل استعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة؛
- تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي.

رابعا: مضمون ومحتوى الاستراتيجية:

1. الغايات الخمسة للاستراتيجية:

الغاية الأولى: تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة.

الغاية الثانية: تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الوقاية من الفساد ومكافحته.

الغاية الثالثة: تعزيز الشفافية والنزاهة في القطاع الاقتصادي.

الغاية الرابعة: دعم دور وقدرات أجهزة الرقابة وسلطات انفاذ القانون والقضاء في مكافحة الفساد.

الغاية الخامسة: تشجيع التعاون الدولي واسترجاع الموجودات.

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 2	اعتماد مدونة قواعد سلوك الموظف العمومي، وإلزام كافة الموظفين العموميين بالاطّلاع عليها، ووضع آليات لمتابعة تنفيذها.	الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	2.1	النسبة المئوية من المؤسسات الإدارية العمومية التي تبنت مدونة لقواعد السلوك	24٪ من المؤسسات الإدارية العمومية تبنت مدونة لقواعد السلوك	50٪ من المؤسسات الإدارية العمومية تبنت مدونة لقواعد السلوك
				2.2			
			مؤشرات الإنجاز	2.3	النسبة المئوية للموظفين العموميين الذين تلقوا مدونة السلوك مع الإقرار بالاستلام		
				2.4		.	

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 3	اعتماد نظم للتوظيف والترقية قائمة على الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	3.1	تشكيل لجنة متعددة القطاعات مكلفة بمراجعة القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والنصوص التنظيمية ذات الصلة.		تشكيل لجنة متعددة القطاعات في جوان 2024 مكلفة بمراجعة القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والنصوص التنظيمية ذات الصلة.
				3.2	0	0	0
			مؤشرات الإنجاز	3.3	صدور إطار قانوني وتنظيمي يحكم شروط الالتحاق بالوظائف العليا والمناصب العليا من أجل إدراج معايير الكفاءة والاستحقاق والنزاهة.	0	0
				3.4	0	0	0

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 4	تبني سياسة التدوير الوظيفي على مستوى القطاعات والمؤسسات العمومية	الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	4.1	نص تنظيمي حول إجراءات تطبيق نظم التدوير الوظيفي على مستوى المؤسسات الإدارية العمومية المعتمدة على أساس خرائط لمخاطر الفساد (انظر التدبير رقم 17)		إنشاء لجنة خبراء بشأن إدارة مخاطر الفساد في المؤسسات الإدارية العمومية بحلول نهاية سنة 2024.
				4.2			
			مؤشرات الإنجاز	4.3	النسبة المئوية من الوظائف المعرضة للفساد الخاضعة لنظام التدوير الوظيفي المقنن		
				4.4			

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 5	تعزيز نظم التكوين التي تسمح للموظفين العموميين باكتساب وتحسين القدرات المهنية في الميادين ذات الصلة بالوقاية من الفساد ومكافحته	الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	5.1	النسبة المئوية من المؤسسات الإدارية العمومية التي اعتمدت مدونة للأخلاقيات في خطط التكوين الأولية.	14٪ من المؤسسات الإدارية العمومية لديها مدونة حول الأخلاقيات في مخططات التكوين الخاصة بها	قيام 40٪ من المؤسسات الإدارية العمومية بدمج مدونة للأخلاقيات في خطط التكوين نهاية عام 2024
			مؤشرات الإنجاز	5.3	النسبة المئوية من المؤسسات الإدارية العمومية التي اعتمدت مدونة للأخلاقيات في القرارات الإطارية.	0	قيام 40٪ من المؤسسات الإدارية العمومية بدمج مدونة للأخلاقيات في القرارات الإطارية نهاية عام 2024
				5.4	النسبة المئوية من الموظفين العموميين المكونين في مجال الأخلاقيات	0	تكوين 25٪ من الموظفين العموميين في مجال الأخلاقيات
التدبير 6	الوقاية من تعارض المصالح وتفادي حالات التنافي	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	6.1	وجود لجنة متعددة القطاعات مسؤولة عن صياغة قانون بشأن الوقاية من تعارض المصالح وتفادي حالات التنافي		إنشاء لجنة متعددة القطاعات مسؤولة عن صياغة قانون بشأن الوقاية من تعارض المصالح وتفادي حالات التنافي في جوان 2024
			مؤشرات الإنجاز	6.3	وجود قانون بشأن الوقاية من تعارض المصالح وتفادي حالات التنافي.		
التدبير 7	تنصيب وتفعيل هيكل التحري الإداري والمالي في الاثراء غير المشروع للموظف العمومي	الإطار القانوني / الأداء المؤسساتي (متعلقة بالتدبير 56)	مؤشرات المدخلات	7,1	وضع اطار قانوني قانوني يلزم بالإبلاغ عن حالات الإثراء غير المشروع إلى السلطة العليا نهاية عام 2023	وضع اطار قانوني قانوني يلزم بالإبلاغ عن حالات الإثراء غير المشروع إلى السلطة العليا نهاية عام 2023	

الهدف الاستراتيجي 2: تكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 8	وضع منظومة لضمان حق الحصول على المعلومة .	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	8,1	وجود لجنة متعددة القطاعات مسؤولة عن صياغة قانون بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات		تشكيل لجنة متعددة القطاعات مسؤولة عن صياغة قانون بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات في جوان 2024
			مؤشرات الإنجاز	8,3	صدور قانون يتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات		

الهدف الاستراتيجي 2: تكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 9	ضمان جودة ووضوح و نوعية النصوص القانونية تكريسا للأمن القانوني.	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	9,1	وجود هيئة توجيهية متعددة التخصصات وتشاركية تحت إشراف مصالح الوزير الأول مسؤولة عن التقييم المسبق لمشاريع النصوص القانونية (القوانين واللوائح)		إنشاء هيئة توجيهية متعددة التخصصات وتشاركية تحت إشراف مصالح الوزير الأول مسؤولة عن التقييم المسبق لمشاريع النصوص القانونية بحلول نهاية عام 2024

الهدف الاستراتيجي 2: تكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 10	إعادة النظر في المنظومة القانونية للتصريح بالممتلكات وتطويرها بغرض تصحيح النقائص المسجلة، واعتماد التصريح الالكتروني.	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	10,1	تعديل القانون 06-01 المعدل لدمج التصريح الإلكتروني ونصوصه التنفيذية		اعتماد القانون 06-01 المعدل لدمج التصريح الإلكتروني ونصوصه التنفيذية بحلول نهاية سنة 2024
التدبير 11	عصرنة وتعزيز الشفافية في تسيير وإدارة الممتلكات والأموال العمومية.	الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	11,1	وجود هيئة توجيهية متعددة الاختصاصات وتشاركية لدى وزارة المالية، مسؤولة عن جرد الأصول العقارية للدولة ورقمنة إدارتها.		إنشاء هيئة توجيهية متعددة الاختصاصات وتشاركية لدى وزارة المالية، مسؤولة عن جرد الأصول العقارية للدولة ورقمنة إدارتها بحلول نهاية عام 2024
			مؤشرات الإنجاز	11,3	نسبة المخططات المساحية الموضوعة		وضع 30٪ من المخططات المساحية

الهدف الاستراتيجي 2: تكريس الشفافية في تسيير الشؤون العمومية

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 12	تسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات المتعلقة بإدارة المالية العمومية.	الإطار القانوني / الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	12,1	تم إعداد ونشر نسخة مبسطة من مشروع ميزانية الدولة		اعداد ونشر نسخة مبسطة من مشروع ميزانية الدولة نهاية عام 2024
			مؤشرات المدخلات	12,2	تم إعداد ونشر نسخة مبسطة من قانون تسوية الميزانية		اعتماد النص بجوان 2024
			مؤشرات الإنجاز	12,3	النسبة المئوية من المؤسسات الإدارية العمومية التي نشرت التقارير السنوية المالية والميزانية		نشر 30٪ من تقارير الميزانية حسب القطاع
التدبير 13	تطوير المنظومة الوطنية للصفقات العمومية ورقمنتها.	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	13,1	تشكيل لجنة متعددة القطاعات مسؤولة عن مراجعة قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام		تشكيل لجنة متعددة القطاعات مسؤولة عن مراجعة قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في جوان 2024.
			مؤشرات الإنجاز	13,3	اعتماد قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.		مراجعة قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في سبتمبر 2024

الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 14	وضع آليات تقييم السياسات العمومية.	الإطار القانوني / الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	14,1	إنشاء هيئة مستقلة مسؤولة عن وضع آليات تقييم السياسات العمومية		إنشاء الهيئة نهاية عام 2024
التدبير 15	اعتماد إجراءات الرقابة الداخلية وإدارة مخاطر الفساد.	الإطار القانوني	مؤشرات المدخلات	15,1	اعداد دراسة خبرة لإدارة مخاطر الفساد في المؤسسات والإدارات العمومية		اعداد دراسة خبرة نهاية عام 2024
التدبير 16	وضع آليات للتقييم الدوري لأداء المسؤولين العموميين و مساءلتهم.	الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	16,1	إعداد الإطار المرجعي لصياغة عقود الأداء		إعداد الإطار المرجعي لصياغة عقود الأداء في شهر جوان 2024
			مؤشرات الإنجاز	16,3	النسبة المئوية من مسؤولي المؤسسات و الإدارات العمومية الخاضعين لعقود الأداء		يخضع 20٪ من مسؤولي المؤسسات و الإدارات العمومية لعقود الأداء

الهدف الاستراتيجي 3: تعزيز المساءلة في تسيير الشأن العام

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 17	تقييم أداء المؤسسات والإدارات العمومية.	الأداء المؤسساتي	مؤشرات المدخلات	17,1	إنشاء نظام إدارة مكافحة الفساد على مستوى المؤسسات و الإدارات العمومية		إنشاء نظام إدارة مكافحة الفساد على مستوى المؤسسات و الإدارات العمومية في الربع الأول من عام 2024

الهدف الاستراتيجي 4: تخفيف العبء الإداري

رقم	التدبير	صنف التدبير	مؤشرات التدبير			الأهداف المرجوة	
			نوع المؤشر	رمز المؤشر	المؤشر	القيمة الأولية 2023	2024
التدبير 18	تبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على الخدمات العمومية.	الإطار القانوني	مؤشرات الإنجاز	18,3	تعديل المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 4 جويلية 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن		تعديل المرسوم رقم 88-131 المؤرخ في 4 جويلية 1988 الذي ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن بنهاية عام 2024
التدبير 19	رقمنة الخدمات والإجراءات الإدارية	الإطار القانوني	مؤشرات الإنجاز	19,3	معدل التقدم في تبني الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة		تحقيق اهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير الرقمنة المحددة

شكرا على حسن المتابعة والاصغاء